10- Fayoum water Management. Project 11. FWMP, (1999): "Salinization Monitoring of lake Qarun between 1901 and 1998" , Ministry of Public Works and Water Resources .
11- Fayoum Water Management Project 1993-2000, "Water Management in the Fayoum", Ministry of Water Resources and Irrigation, Arab Republic of Egypt.
12- Harris, P.T. & Heap, A.D., (2003): "Environmental Profile Fayoum Governorate", Egypt, Background Study.
13- Marchetti, M., & Rivas, V., (2001): "Geomorphology and Environmental Impact Assessment" , New York .
14- Panizza, M., (1996): "Environmental Geomorphology", Elsevier Science, New York, Amsterdam.
15- Vincent, R.K., (1997): "Fundamentals of Geological and Environmental Remote Sensing", New Jersey.
16- Wali, A.M.A., & Khedar, I.K.H., (2005): "Advantages of TM Images Applications for Investors : Case of Salt Extraction Sites from Lake Qarun", Third International Conference On Soils Of Urban, Industrial, Traffic, Mining And Military Areas, Cairo.

* * *

أدوات التنمية الريفية المستدامة في الجزائر

أ.د. بلعباس مسعود*

ملخص:

لقد عانت المناطق الريفية من غياب سياسة تنموية ريفية، بشكل جاد وقد ظلت في وضعية أصبحت فيها مخاطر الإحساس والشعور بالإقصاء والتهميش تنذر بالتفاقم في ظرف وطني صعب، حامل للشكوك والمخاوف المشروعة إلى أن التطور الواقع اليوم في المجال الريفي يبرز إن فكرة التنمية الريفية المستدامة لم يعد تصورها من زاوية لتخصيص مبالغ من الأموال العمومية في إنجاز الهياكل القاعدية والاجتماعية، أو التجهيزات العمومية بصفة عامة. بل أن التنمية الريفية التي يحتاج إليها السكان هي التي تنظم وتعمل على تآزر الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتقوم على أساس التزام أساسي وكامل ومسؤول من طرف السلطات العمومية على المستوى المحلي أو الوطني والسكان المعنيين في إطار تنفيذ سياسة تنموية فعالة وهي التي تسمح أيضا للإدارة بالتطور لتصبح إدارة قادرة فعلا على تقديم خدمات في مستوى طموح المواطنين لذا يجب أن تستند هذه التنمية الريفية في التنفيذ على أدوات تكون قادرة على تحويلها إلى سياسات نافذة وفعالة وبدون هذه الأدوات لا نجد الجهود الجارية في مجال التصور والتصميم حيزا لتجسيد محاور التنمية الريفية وفي هذا الإطار، فإن مشروع التنمية الريفية الجواري مدعو لأن يلعب دورا موحدا للطاقات ومجسدا لمساهمة السكان في مسار التنمية وستكون آليات التشاور والقرار وأدوات البرمجة و التهيئة العمرانية والمتابعة والتقييم، وترقية نظم التمويل الجوارية أيضا كأدوات تسمح بتوجيه التدخلات وتسهيل تنفيذها ومتابعة وتقييم أثار العمليات المنجزة.

مقدمة :

لقد عانت المناطق الريفية من غياب سياسة تنموية ريفية، بشكل جاد وقد ظلت في وضعية أصبحت فيها مخاطر الإحساس والشعور بالإقصاء والتهميش تنذر بالتفاقم في ظرف وطني صعب، حامل للشكوك والمخاوف المشروعة، إلى أن التطور الواقع اليوم في المجال الريفي يبرز أن فكرة التنمية الريفية المستدامة لم يعد تصورها من زاوية تخصيص مبالغ من الأموال العمومية في إنجاز الهياكل القاعدية والاجتماعية، أو التجهيزات العمومية بصفة عامة. بل أن التنمية الريفية التي يحتاج إليها السكان هي التي تنظم وتعمل على تآزر الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتقوم على

---

* جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية.

أساس التزام أساسي وكامل ومسؤول من طرف السلطات العمومية على المستوى المحلي أو الوطني والسكان المعنيين في إطار تنفيذ سياسة تنموية فعالة وهي التي تسمح أيضا للإدارة بالتطور لتصبح إدارة قادرة فعلا على تقديم خدمات على مستوى طموح المواطنين لذا يجب أن تستند هذه التنمية الريفية في التنفيذ على أدوات تكون قادرة على تحويلها إلى سياسات نافذة وفعالة وبدون هذه الأدوات لا تجد الجهود الجارية في مجال التصور والتصميم حيزا لتجسيد محاور التنمية الريفية وفي هذا الإطار، فإن مشروع التنمية الريفية الجواري مدعو لأن يلعب دورا موحدا للطاقات ومجسدا لمساهمة السكان في مسار التنمية وستكون آليات التشاور والقرار وأدوات البرمجة والتهيئة العمرانية والمتابعة والتقييم، وترقية نظم التمويل الجوارية أيضا كأدوات تسمح بتوجيه التدخلات وتسهيل تنفيذها ومتابعة وتقييم أثار العمليات المنجزة.

أولاً : المشاريع الجوارية :

1. المساهمة الضرورية للسكان :

تحتاج استراتيجية التنمية الريفية إلى أدوات تجمع بين العمل الجواري والتكامل بين رأس المال والموارد الطبيعية والبشرية والاجتماعية وترقية شراكة تجمع بين مجموع الفاعلين المعنيين في تنفيذ البرامج والمشاريع المقررة. وقد جاء العمل الجواري من أجل القضاء على البيروقراطية والقطيعة مع الطرق المركزية التي كانت سائدة والتركيز على الأشخاص الفاعلين أكثر في العملية التنموية وتنطلق هذه الإستراتيجية من الضرورة المنهجية والعملية لإقامة أو تدعيم الاتصال بين السكان والسلطات العمومية.

ويقوم العمل الجواري أيضا على مدى المساهمة الفاعلة والمسؤولة للسكان في المبادرة بالمشاريع التنموية المتكاملة في صياغتها وتنفيذها لأنها مشاريع تتعلق بمستقبلهم وبتنمية منطقتهم الريفية إن المشاركة الفاعلة للسكان، تعتبر العنصر الجوهري في مبدأ المشاريع الجوارية وتشكل أحد أسس التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة واستمرار مشاريع التنمية والاستثمارات.

2. دور الإدارة في عملية التنمية الريفية :

يستلزم مبدأ العمل الجواري بالنسبة للإدارة إيجاد طرق جديدة في العمل والتصرف لتكون في الاستماع لمطالب السكان وانشغالاتهم وأيضا لاقتراحاتهم. فيتعين على الإدارة إذن إن تطور قدرتها على

الإصغاء وان تتشئ أجهزة للدعم تستجيب فعلا لاحتياجات السكان، وإجراءات مرافقة تسهل تحقيق مشاريعهم. ويتعين على الإدارة أيضا أن تستشير وتشجع المجتمع المدني على التنظيم، لتبرز ممثلين يتمتعون بمصداقية وقادرين على المشاركة في سياسة التنمية الريفية.

فالإدارة مدعوة لتكون همزة وصل ودعم للمبادرات ومساعدة لتسيير المشاريع المحلية،و يتعين عليها أيضا أن تلعب دور تسهيل المبادرات لصالح السكان المحليين، وهو دور يتمثل في تنشيط العمل الذي تبرز فيه الجماعات الريفية ، سواء كان هؤلاء السكان منظمين في تجمعات رسمية أو غير رسمية ، وكذلك الاشتراك في التجارب وتبادل الخبرات ومشاطرة الموارد البشرية. وسيكون لدور التسهيل هذا امتدادات تنظيمية وعملية بأن تقوم الإدارة بتعيين أشخاص يضطلعون بهذا الدور أو بإقامة لجان أو هياكل أخرى مؤهلة لتوطيد العلاقات وجعلها أكثر سهولة مع السكان.

3. تكامل الأجهزة في القاعدة :

فضلا عن العمل الجواري، تقوم الإستراتيجية على إدماج الأجهزة والإجراءات في القاعدة، وكذلك الأدوات والوسائل الموجودة، قصد ضمان تكامل وانسجام التدخل في الوسط الريفي وإلاّ فإنها ستكون مجرد إجراءات ظرفية لا أثر لها على المجموع، ولا وقع لها في المستقبل. ولتحقيق ذلك، يتطلب الأمر خلق ظروف لتكامل الأموال العمومية والخاصة، وميزانيات التجهيز اللامركزية.

إن تكامل أجهزة الدعم وانسجام برامج العمل القطاعية، ستتم في إطار منهجي وعملي تجسد مبدأ العمل الجواري الذي يسمى " مشروع التنمية الريفية الجواري" يمس كأولوية السكان المشتتين المعزولين أو الذين هاجروا من مناطقهم الأصلية تحت تأثير العوامل المختلفة غير الملائمة (اختلالات الموارد الطبيعية المتوفرة مع عدد السكان أو تدهور الوسط الطبيعي).

4. تلاحم التداخلات وتنسيقها :

يشكل مشروع التنمية الريفية الجواري، باعتباره أداة مفضلة لتحرير مبادرات السكان وإدماجهم التطوعي في حركية التنمية، بالنسبة للعائلات في مستوى القرية والواحات الصغيرة وعاء لكل الأعمال الرامية لتحسين دخلهم (أنشطة فلاحية، غابية، رعوية، مؤسسات خدمات صغيرة ومتوسطة، فلاحية، سياحية) والحصول على الخدمات الأساسية (السكن الريفي، الكهرباء الريفية، فك العزلة، الصحة، التربية) ويشجع أيضا على التلاحم والتنسيق بين مختلف المستويات والتدخلات (الولاة، رؤساء الدوائر، رؤساء المجالس الشعبية البلدية).

5. الشراكة الفاعلة :

سواء تعلق الأمر بالتصور أو بالأهداف، فإن مشروع التنمية الريفية الجواري ينطلق من الخدمات والتجهيزات والدعم من قبل الدولة، ويجعل من الشراكة عاملا حاسما في حركة التنمية المطلوبة، شراكة تستدعي الالتزام الجماعي للفاعلين المعنيين إزاء أهداف مشتركة، وتداخلات منسجمة ومتكاملة، وتكامل الجهود والوسائل المتاحة. وينبغي أن يترجم هذا الالتزام بشكل ملموس بتوقيع وثائق لها قيمة قانونية

(دفتر شروط، عقود تسيير، نتازل عن أعمال منجزة) بين السكان والجماعات المحلية وغيرها من الإدارات العمومية.

6. تخطيط المجال والتهيئة العمرانية :

وعلى مستوى آخر فإن مشروع التنمية الريفية الجواري يمكن تصوره كعنصر هيكلي في مجال تخطيط المجال والتهيئة العمرانية على مستوى البلدية بفضل المشاورات المسبقة التي يتطلبها ودراسات الوسط الريفي والتحقيقات الاقتصادية والاجتماعية التي تسبق صياغة المشروع لتحديد الأهداف وتخصيص الموارد. وبهذا فهو يساهم في إرساء التخطيط على مستوى مناطق متجانسة(تهيئة الفضاء الفلاحي والريفي) في إطار التخطيط على مستوى الولاية أو الجهة، وفي الاندماج بشكل كامل في منظور التهيئة العمرانية.إن اعتماد مشروع التنمية الريفية الجواري في مرحلته الأولى كأداة تدخل تسمح بتطبيق الاستراتيجية لا يستبعد تدخل أدوات أخرى جديدة آخذا في الحسبان الدروس المستفادة من تطبيقه.وزيادة على هذه الجوانب المتعلقة بتطبيق الاستراتيجية ضرورة تنشيط الإجراءات وتقديم خدمات عمومية تلبي رغبات السكان والعمل على تنشيطهم ومشاركتهم قصد إعطاء محتوى ملموس لمفهوم اللامركزية وذلك في إطار مسعى برغماتي.

ثانياً : آليات التشاور والقرار :

تضع استراتيجية التنمية الريفية في المقدمة مفهوم التنمية الريفية التساهمية، وتستند في تنفيذها إلى ترقية دور الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في القاعدة في القيام بأعمالهم وكذلك إلى تدعيم آليات التشاور والقرار.

1. تنظيم القائمين بالتنمية الريفية :

لا يمكن تصور تنمية ريفية تساهمية بشكل سليم دون توفر المعلومات والتكوين ودون تنظيم قوي يعطي للقائمين بالتنمية الريفية إمكانية المساهمة في التطور والتنفيذ ومتابعة السياسات، ويتعلق الأمر هنا بمنظمات المجتمع المدني، والعمل على الاعتراف بهم كأطراف مشاركة مع الدولة وإنشاء إطار مؤسساتي ملائم للمساهمة ويملك التنظيم هنا عدة أبعاد:

أ- يمكن للتنظيم أن يطرح صيغاً عملية تشجع على مشاركة السكان الريفيين، وليست مصممة ومقررة بطريقة مركزية.

ب- يسهل تنظيم المؤسسات للقائمين بالتنمية بالمشاركة الفاعلة في تمايز السياسات وتنظيم طلبات الدعم على أساس جهوي. وبواسطة هذا التنظيم يمكن لمختلف الفئات الاجتماعية أن تصبح فاعلة في مجال تثمينها لأنه يعزز قدرتهم على امتلاك وظائف كانت مركزية من قبل.

ج- التنظيم عملية مهمة لأن نجاح اللامركزية يتوقف على وجود هياكل محلية للوساطة والتشاور، تحول الضغط الاجتماعي إلى مشاريع وبرامج تنموية، ولكن ينبغي أن يكون الدور الفاعل للضغط الاجتماعي معترفاً به من طرف السلطة.

فالدول المركزية تميل إلى رؤية أي نزاع باعتباره معارضة لتدخلاتها بينما الغالب أن يكون النزاع معبرا عن طلب للتدخل.فإذا كان هذا الطلب قد أخذ شكل النزاع فلأنه لم تكن هناك فضاءات للحوار على المستوى المحلي. فمع وجود آليات لامركزية للوساطة يمكن أن يتحول الضغط الاجتماعي الى عامل يهيكل الطلبات ويجعلها في استراتيجية التنمية الريفية

2. الإعلام والتوعية :

يتطلب ذلك حملات توعية كثيفة، وتوعية السكان الريفيين والفلاحين بضرورة التنظيم الحرفي كتنظيم جمعيات مهنية وتعاونيات وغرف فلاحية ونقابات وجمعيات ذات طابع اجتماعي مدني لتوفير الشروط الملائمة للتشاور مع السلطات العمومية. وهكذا لابد من تدعيم هذه التنظيمات المدعوة للعمل بوصفها أطراً للتعبير عن الانشغالات الخاصة لمنخرطيها، ولتكون بصفة تدريجية، بمثابة شركاء ذو مصداقية ومسؤولة عن تنفيذ برامج التنمية الفلاحية والريفية.

وفي هذا المنظور، فإن العلاقة بين الدعم الممنوح للسكان الريفيين والفلاحين وقدرتهم على التنظيم سيتعزز وبهذا، فالفلاحون المنظمون سيستمرون في الاستفادة من دعم اكبر من الدعم الممنوح للفلاحين الذين يتحركون في شكل فردي، هدا مما يدفع ويحفز العائلات الريفية على التنظيم من جهة، ومن جهة أخرى ترشيد دعم الدولة بشكل أفضل.

3. تحول الإدارة :

إن التشاور الهادئ الموسع والمسؤول يعد شرطا لتنفيذ التنمية الريفية التساهمية، يتطلب بذل جهود، ومن المجتمع التنظيم ومن السلطات العمومية أن تعمق مسار لامركزية القرار وهو ما يطابق توجهات التنمية الريفية التي تحظى بالقبول. وفي هذا الإطار فإنه يتعين على التأطير الإداري والتقني الحاليين أن يعجلا بمسار تحولهما للتطابق مع مسار الإصلاحات الجارية.

وزيادة على إعادة تنظيم تحرك الإدارة المركزية حول مهام التنشيط والضبط والتقييم والمراقبة، فسيتم القيام بعمل هام لتغطية قدرات الإدارات المحلية على أداء البرامج ومشاريع التنمية في إطار إجراءات لامركزية. وسيتم التركيز بشكل خاص على المستوى المحلي على تكوين الإطارات وتحسين مستواها في مجال مناهج وإجراءات العمل الجواري للتقريب والشرح و" تسويق" الأجهزة الجديدة الخاصة بالتأطير الإداري والتقني والمالي ومستعمليها النهائيين، وتزويدهم بالمساعدة والدعم التقني الذي يحتاجون إليه فعلا.

إن التكوين في مجال تصميم مشروعات التنمية وتقييمها التي تربط بين استعمال الإعلام الآلي والطرق الحديثة في تحليل المشاريع،البرمجة، المتابعة ،التقييم والمراقبة سيتم تعزيزها وتوسيعها إلى النطاق المحلي الأكثر قربا من العمل التنموي.

4. تدعيم القدرات المحلية :

لا يمكن تصور كل هذه العمليات دون إمكانية الحصول على المعلومات بشكل كاف من أجل تسهيل الأنشطة وانسجامها. إن إنتاج المعلومات وتبادلها بين كل القائمين بالتنمية الريفية ضروري من أجل تحضير استراتيجية التنمية الريفية، وهو أيضا شرط ضروري للحوار بين السلطات العمومية وغيرها من القائمين بالتنمية، ومن دونها لا يمكن أن تكون هناك استراتيجية تنمية تساهمية ولامركزية. ولكي يمكن إقامة هذا الحوار، ينبغي أن يمتلك المتحاورون نفس الكمية من المعلومات وبنفس النوعية حول العوائق والفرص المؤسساتية والاقتصادية والتكنولوجية التي تحدد التنمية الريفية، ويمكن لهذه المعلومات وتدفقها أن تتيح نوعا من مراقبة السكان الريفيين لأعمال التنمية وضمان ترابط التداخلات من حيث أن الفاعلين يتوفرون على معلومات أوسع من تلك المتعلقة فقط بالظروف التي يعيشون فيها. ويعتبر هذا من الأولويات إذا أريد إعطاء محتوى اقتصادي وتكنولوجي وتساهمي للامركزية.

5. لامركزية القرارات :

تتجسد التنمية الريفية التساهمية عبر لامركزية حقيقة لمسار القرار الاقتصادي خاصة إن الطرح الذي جرى تطويره ضمن إطار جهاز مشروع التنمية الريفية الجواري سيتم تدعيمه عند الحاجة من أجل ترسيخ وتعميق اللامركزية أكثر فإنشاء اللجان التقنية الولائية، المشكلة من المديرين التنفيذيين بالولاية والمزودة بصلاحيات اختيار ملائمة مشروع التنمية الريفية الجواري والموافقة على أهدافه ومكوناته وبإقرار الدعم المالي للمشروع، يشكل تقدما أكيدا في إقرار وترسيخ مسار لامركزية التنمية الريفية. ويتعين أن ينفتح هذا المسار أكثر لممثلي المجتمع المدني وأن يفضي على المدى البعيد إلى تحويل السلطات إلى المستوى البلدي الذي يشكل المستوى الذي تجرى فيه المبادرة بمشاريع التنمية الريفية وتنفيذها ، إن هذا المنظور يندرج في السياق العادي للأمور مع تنامي ترسيخ الديمقراطية في المجتمع ومع تزايد إلحاح المجتمع المدني الذي يعرف حركية واسعة في مجال التنظيم وحرصه على المشاركة في منح القرار ومن جهة أخرى فإن الكفاءة التقنية لكل الفاعلين القائمين بالتنمية تتطلب التعزيز والتدعيم حتى يتم ضمان أداء الوظائف لا مركزيا.

ثالثاً : تمويل الأنشطة في الوسط الريفي :

يحتاج تحول الريف إلى الدعم المالي لكي تجد الأنشطة والمشاريع في الوسط الريفي الدعم الضروري لتجسيدها. وفي هذا الإطار تكتسي مسألة تمويل الأنشطة في الوسط الريفي أهمية قصوى باعتبارها عاملاً محدداً لإنجاز المشروعات التي تبادر بها العائلات الريفية لضمان تنميتها الذاتية، ويتضح من التجارب المعاشة أن الأمر يتعلق هنا بمسألة هامة تتوقف على استعداد السكان وحماسهم والجهود التي يبذلونها للانخراط في حركية التنمية الحقيقية والمستدامة. ويتمثل الدعم في الآتي :

1. دعم الأنشطة الفلاحية :

إن الاستجابة الحسنة من طرف المزارعين لإنشاء "الصندوق الوطني لضبط التنمية الفلاحية" يبين بشكل تام العلاقة القوية بين سياسة دعم الدولة لنشاط اقتصادي رئيسي في الوسط الريفي وقبوله من قبل

الأعوان الاقتصاديين الذين عانوا طويلا من غياب مؤسسات القرض الفلاحي، والذين ليست لديهم القدرة على الادخار لتنمية القطاع الفلاحي. وعليه فإن دعم الدولة للفلاحة عبر هذا الصندوق يعتبر عاملا هاما لإنعاش الاستثمار في هذا القطاع، وكذلك في عملية تحديث المستثمرات الفلاحية، باستهداف تدعيمها ورفعها إلى مصاف الفاعلين الاقتصاديين القادرين على التعامل مع البنوك والقادرين بشكل كامل على أداء وظيفتهم الاقتصادية والاجتماعية وزيادة على الصندوق الوطني لضبط التنمية الفلاحية فإن إنشاء صندوق مكافحة التصحر وتنمية النشاطات الرعوية السهبية قد جاء ليعطي بعدا إقليميا لسياسة دعم الدولة وليضع في المقدمة اعتبارات مكافحة التصحر والتنمية الدائمة وسيوسع إنشاء "صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي بالتنازل" بواسطة قانون المالية لعام 2003، أكثر قدرات لتمويل برامج التنمية الريفية، لأن الصندوق سيمول جزءا مهما من برامج التنمية الريفية. أما شروط الاستفادة من موارد هذا الصندوق ومرونة الأعمال التي يدعمها فهي واسعة لما يكفي لتداخلات متعددة الأشكال قادرة على تحريك التنمية على مستوى المناطق المختلفة للبلاد. إن إنشاء هذين الصندوقين يمثل تقدما أكيدا في تمويل التنمية الفلاحية والريفية ويعتبر ميزة ملازمة لا يستهان بها.غير أن تمويل الأنشطة ومشاريع التنمية في الوسط الريفي لا يمكنها ان تقتصر على أدوات السياسة الخاصة بدعم الفلاحة وترقية القرض التعاضدي باعتباره حلا بديلا عن غياب النظام البنكي لتمويل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في الوسط الريفي.

وفي إطار دعم الدولة لتمويل الأنشطة الفلاحية في الوسط الريفي سوف نعطي مثالا لإحدى ولايات إقليم الوسط وهي ولاية البويرة التي استفادت في إطار البرامج التنموية للقطاع الفلاحي من مبالغ هامة مثلت القيمة الإجمالية للاستثمار.

وفي هذا الصدد نستعرض جملة التدخلات المالية التي جاءت من مختلف البرامج التنموية لتطوير القطاع الفلاحي، فاستنادا لمديرية المصالح الفلاحية لولاية البويرة فإن قيمة الاستثمارات الموجهة للمجال الفلاحي في ولاية البويرة قد فاقت 4.39 مليار دج من مختلف البرامج التنموية.تعتبر هذه الاستثمارات دعماً مادياً ومعنوياً للمساهمة في إجراء تحولات جوهرية في البنية الفلاحية للولاية في إطار تطبيق مبادئ سياسة التنمية الريفية المستدامة ، وقد ساهم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بالجزء الأكبر من هذه الاستثمارات (جدول 1).

جدول (1) : الدعم المالي للمجال الفلاحي في ولاية البويرة
في إطار البرامج التنموية (2004-2005).

البرنامج	قيمة الاستثمار(دج)	نسبة المشاركة
الصندوق الوطني لضبط التنمية الفلاحية	2837927373	64.79
المخطط القطاعي للتنمية	230868479	5.17
مشاريع عن طريق الامتياز	90721444	2.07
السكن الريفي	119750000	27.13

البرامج الجوارية للتنمية الريفية	36629000	0.84
المجموع	4393896279	100

المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية البويرة.

يتضح من خلال الجدول رقم (1) وتحليل المؤشرات المالية لمختلف البرامج التنموية أن النصيب الأكبر من مجمل الاستثمارات عاد إلى الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية بنسبة 65% من مجموع القيمة المستثمرة في المجال الفلاحي أي ما يفوق 2.83 مليار دج موجهة لتحويل الأنظمة الزراعية ولتحسين المستثمرات الفلاحية، في حين شارك برنامج التنمية للسكن الريفي بنسبة 27% من مجموع الاستثمارات بينما لم تتعد نسبة الاستثمار في إطار برامج التنمية للاستصلاح عن طريق الامتياز 2% والمشروع التنموي الجواري 1%.

أما فيما يخص قيمة الاستثمارات الموجهة للقطاع الفلاحي في الولاية في أطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية فقد فاقت 3.95 مليار دج. ساهم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية بنسبة 72% أي بقيمة 2837.927.373 دج بينما النسبة المتبقية أي 28% فهي القيمة المالية التي ساهم بها المستفيد (أي الفلاح) ويمكن توضيح هذه الاستثمارات على القطاع الفلاحي كما يلي (جدول 2).

جدول (2) : الاستثمارات الموجهة للقطاع الفلاحي في ولاية البويرة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية للموسم الفلاحي (2004-2005).

الانشطة المدعمة	قيمة الاستثمار< المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (دج)	%	قيمة الدعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (دج)	%	المخطط الوطني للضبط والتنمية الفلاحية في قيمة الاستثمار %
الإنتاج الزراعي	2 246 446 769,00	56,84	1 537 809 080,00	54,19	68,46
الإنتاج والتربية الحيوانية	573 886 651,40	14,52	448 615 585,00	15,81	78,17
الري الفلاحي	1 121 872 886,00	28,39	845 729 579,40	29,8	75,39
الطاقة	9 894 455,26	0,25	5 773 129,40	0,2	58,35
مجموع الاستثمار	3 952 100 762,00	100	2 837 927 374,00	100	71,81

المصدر: إنجاز الباحث اعتمادا على معطيات مديرية الفلاحة لولاية البويرة.

يتضح من الجدول رقم (2) أن أكبر نسبة من الاستثمارات المخصصة للقطاع الفلاحي في ولاية البويرة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية استفاد منها الإنتاج الزراعي بنسبة 575 أي بقيمة مالية بلغت 2.246.446.769 دج ساهم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية بنسبة 685 من هذه القيمة المالية وباقي القيمة يساهم بها المستفيد. تليها مجموع الاستثمارات التي وجهت لتطوير الري الفلاحي من عتاد وأشغال وغيرها بقيمة مالية قدرها 1.21872886دج أي بنسبة 28%، حيث تكفل

الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية بتغطية نسبة 75 % من هذا المبلغ بينما سجلت الاستثمارات الموجهة لتربية الثروة الحيوانية والإنتاج الحيواني نسبة 15% من القيمة الإجمالية للاستثمار الموجه للقطاع الفلاحي في الولاية .حيث ساهم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية بنسبة 78% من هذا المبلغ وبذلك تكون نسبة مساهمة الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية في تغطية مصاريف الاستثمارات الموجهة للثروة الحيوانية أكبر نسبة.

أما فيما يخص البرنامج التنموي لتطوير السكن الريفي كمحور أساسي واستراتيجي للتنمية الريفية التي تهدف إلى خلق ظروف معيشية تعمل على استقرار السكان وتحد من السعي المستمر إلى الهجرة نحو المناطق الحضرية الكبرى، وفي هذا الإطار حدد ووضح الصندوق الوطني للسكن الريفي كيفية منح المساعدات المالية لاستعمالها في عمليات التهيئة أو التوسيع للمسكن أو بناء مسكن جديد وعلى هذا المنحى وعلى مستوى ولاية البويرة فقد وصلت قيمة الدعم في إطار السكن الريفي إلى 1230750000دج أي بنسبة 27.13 % من إجمالي قيمة الاستثمارات الموجهة للقطاع الفلاحي ويمكن توضيح كيفية توزيع قيمة الاستثمارات الموجهة للولاية في إطار السكن الريفي حسب الجدول رقم (3).

جدول (3) : يوضح الاستثمارات الموجهة لولاية البويرة في إطار السكن الريفي.

طبيعة الإعانة	العدد	مبلغ الإعانة	%
تجهيزات جديدة	1975	987000000	80.20
تهيئة وتوسيع	975	243750000	19.80
المجموع	2950	1230750000	100

المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على معطيات مديرية المصالح الفلاحية بولاية البويرة.

يتضح من الجدول رقم (3) أن أكبر جزء من هذه الإعانات خصص لإنجاز التجهيزات الجديدة التي استفادت بنسبة 80.20% من هذا الدعم في حين وجه المبلغ المتبقي إلى تهيئة وتوسيع المساكن القديمة والخريطة التالية توضح موقع إقليم الوسط و ولاية البويرة.

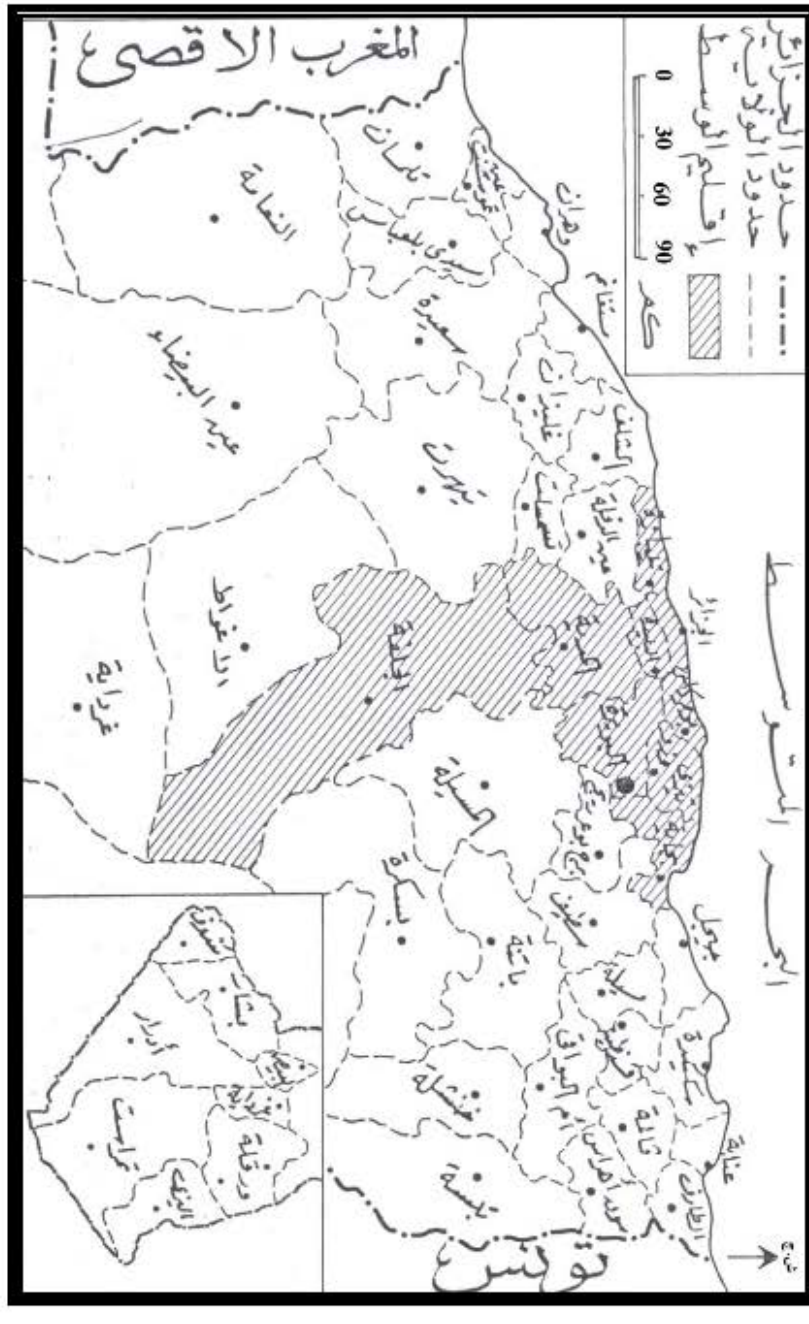

الموقع الإقليمي لإقليم الوسط وولاية البويرة.

2. حدود الأدوات القطاعية وترقية أجهزة جديدة :

إن أدوات الدعم القطاعية الموجه للسكان الريفيين (السكن، التشغيل، التضامن، الصناعة التقليدية) تظل بعيدة المنال بالنسبة لهؤلاء السكان إن لم تكن مركزية في إجراءات تنفيذها، بحيث أن نتائجها تظل محدودة ويتلخص أثر هذه الأدوات بقدر ما يتم تنفيذها بشكل منفصل الواحدة عن الأخرى، ودون بحث عن التلاحم والتآزر بينها. وبالفعل، فإن تنوع وضعيات العائلات الفلاحية والريفية ودخلهم وقدراتهم على

التحويل الذاتي لمشروعاتهم أو لبرامج التنمية قد أبرزت ضرورة التجديد في هذا المجال وترقية نظم تمويل مكيفة مع هذه الوضعيات. ولهذا فإنه إلى جانب التحويل بواسطة النظام البنكي التقليدي سيتم ترقية نظم تمويل جديدة وتطويرها، وخاصة في مجال القروض المصغرة، لتوضع تحت تصرف أرباب المشاريع الصغيرة ومنتجات الادخار أيضا وستقوم هذه النظم على ما يلي :

أ- القرض المصغر باعتباره جوابا مناسبا على احتياجات المزارعين وسكان الريف المعدومين والذين لا يتوفرون على أية ضمانات بنكية.

ب- ترقية نظام التأمين الاقتصادي والاجتماعي بحيث يضمن تغطية الممتلكات ومدا خيل المزارعين والعائلات الريفية.

ج- ترقية بنوك جماعية (الجمعيات المسيرة ذاتيا للادخار والقرض) تتشكل من أعضاء محدودي العدد من 20 إلى 100 عضو ومكيفة مع التمويل الجواري.

د- ترقية التعاضديات أو تعاونيات الادخار والقرض ضمن منطق يقترب من البنوك الجماعية.

هـ- ترقية أشكال الكفالة التعاضدية والتضامنية كبديل للضمان البنكي التقليدي.

و- تقرير سياسة دعم الدولة كأداة للتسيير المشترك للمخاطر بين المستثمرين والمؤسسات المالية والسلطات العمومية.

3. تكييف سياسة التمويل الفلاحي :

إن سياسة التمويل الفلاحي مدعوة اليوم إلى تعديلات تدريجية جوهرية فإعانات الدولة وتحفيزاتها ستأخذ أشكالا اقتصادية كدعم القروض والتأمينات التي ستصبح تدريجيا الوسائل المفضلة لتمويل الأنشطة الفلاحية. وهكذا فإن سياسة دعم الاستثمار الفلاحي مدعوة اليوم للتطور أكثر في اتجاه تعزيز القطاع الفلاحي وتأهيله من حيث الانتاج والمردودية. إن هذا المنظور يتطلب مساهمة أكبرمن قبل المستفيدين في تمويل أنشطتهم ومشاريعهم أو بواسطة ترقية مؤسسات القرض التعاضدي ذو الطابع المحلي والقائم على التضامن. فبعد مرحلة إنعاش الاستثمارات بفضل المساعدات المقدمة من طرف الدولة ستسمح بتكوين مزارعين مؤهلين للتعامل مع البنوك.

4. ترقية التمويل الجواري :

ستسمح هذه الترتيبات والأجهزة بتدعيم النتائج المحصل عليها وتحضير شروط تحول تمويل الأنشطة والاستثمارات الفلاحية من نظام دعم بالأموال العمومية إلى نظام قروض بعيد الاعتبار ويدعم فكرة المردودية والفعالية الاقتصادية. فعلى المدى المتوسط سيتواصل التطور في إطار ترقية تمويل جواري عبر إطلاق قروض وتأمينات، مكيفة مع احتياجات المزارعين والعائلات الريفية.

رابعاً : أدوات البرمجة وتهيئة الأقاليم الريفية :

1. نماذج تهيئة الإقليم :

يرافق استراتيجية التنمية الريفية في تنفيذها أدوات برمجة وتهيئة عمرانية ، لأن الإقليم هو أحد أسسها الأساسية ويتعلق الأمر كذلك، في هذا الإطار بالتعجيل بإعداد أدوات تهيئة الإقليم وهي "المخطط

الوطني لتهيئة الإقليم" و "المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم" و "مخطط تهيئة الإقليم الولائي" وغيرها من الأدوات الخاصة منها "المخطط التوجيهي لحماية الأراضي ومكافحة التصحر".

هذه الأدوات وغيرها التي يحيل إليها صراحة القانون المتعلق بالتهيئة والتنمية الدائمة للإقليم تكتسي أهمية خاصة وتساهم في جعل أعمال التنمية الريفية تندرج في إطار برمجة تضمن تكامل التدخلات وتلاحمها ورؤية شاملة تعمل على حفظ خصوصيات الأقاليم وتثمن مصادرها التراثية.

2. برنامج التنمية الريفية الجواري :

من بين هذه الأدوات الخاصة بالبرمجة والتهيئة، مشروع التنمية الريفية الجواري، الذي يكون على المستوى البلدي ومادون البلدي على حد سواء، الذي يمكنه عند التحكم في جوانبه المنهجية والعملية، أن يسهل للسلطات المحلية برمجة أعمال التنمية وأن يساهم في إرساء التخطيط وتهيئة الفضاءات بشكل أفضل. وهذا ممكن جدا لاسيما وأن البلديات والدوائر والولايات يمكنها بواسطة نظم المعلومات الجغرافية والصور الفضائية، أن تتوفر على معطيات تمكنها من توجيه اختياراتها في مجال التهيئة العمرانية. وسيسمح مشروع التنمية الريفية الجواري بتحديد مختلف المتدخلين الفاعلين الاجتماعيين،و المؤسسات العمومية ومؤسسات التمويل.

3. برمجة الأعمال :

إن تهيئة بلدية يمكن أن يتطلب أكثر من مشروع من مشاريع التنمية الريفية الجوارية، مما يؤدي إلى احتمال حدوث بعض المشاكل ولهذا يجب التكفل بها في إطار أدوات البرمجة لتنفيذ مختلف الأعمال المدرجة في إطار مشروع التنمية الريفية الجوارية مع احترام خصوصية كل مشروع وتكامل المشاريع والأعمال التي يتعين القيام بها. وستضمن أدوات البرمجة على مستوى البلدية والدائرة والولاية هذه الوظيفة ويمكن أن تكون هذه الأخيرة مرجعا لمتابعة وتقييم مخططات التنمية الريفية المنفذة في مختلف ولايات الوطن.

خامساً : نظم المتابعة والمرجعية المساعدة على اتخاذ القرار :

1. أدوات التخطيط الفضائي :

إن إعداد برامج العمل تطبيقا لتوجهات ومحاور استراتيجية التنمية الريفية، ومتابعة تنفيذها تقوم على جملة من أدوات التخطيط الفضائي والمتابعة والتقييم تسمح بتوجيه التنمية طبقا لتعليمات هذه الأدوات، وتضمن المتابعة المنتظمةمتابعة المشاريع وتقييمها و يتعلق الأمر خصوصا بأدوات ينص عليها القانون المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم .

2. الدراسات والمعلومات الإحصائية :

إن الدراسات المتوفرة على المستوى المحلي والوطني (التعدادات السكانية ودراسة الموارد الطبيعية والدراسات الاقتصادية الاجتماعية والدراسات حول الموضوعات الخاصة) والمخطط التوجيهي للتهيئة

على مستوى الولاية، يشكلان أيضا أدوات مرجعية ضرورية لكل برمجة تدمج أهداف التنمية ودوام المشاريع المبرمجة التي ينبغي تدقيقها.

إن وجود أدوات أخرى أكثر تخصصا مثل "لوحة مؤشرات المتابعة والتقييم الجهوية التي وضعتها المديرية العامة للغابات والمحافظة العليا لتنمية السهوب ،ومحافظة تنمية الزراعة في المناطق الصحراوية ، تسمح بتوفير معطيات ومعلومات إحصائية يمكن أن تكون مفيدة على المستوى المحلي سواء من أجل تحليل السياسات الفلاحية أو الأهداف المبرمجة وصياغة المشروعات التنموية وتوفير المعطيات القطاعية هي أيضا أدوات مرجعية من الضروري استعمالها للقيام بإسقاطات أفضل في مجال التنمية المحلية.

3. تصنيف البلديات الريفية :

إن تصنيف البلديات الريفية على أساس ترتيب البلديات انطلاقا من مؤشرات متنوعة ووجيهة ترتبط بالخصائص الديمغرافية والاجتماعية وكذلك بالإمكانيات يسمح بتقدير مستوى تنمية البلديات الريفية، ويمثل أيضا أداة مرجعية للمساعدة على اتخاذ القرار .ويمكن أن يكون أداة تتيح امكانية الاندماج والتكامل بين مختلف برامج التجهيز العمومي بتنسيق ومساهمة ورؤى جميع الفاعلين ومراكز اتخاذ القرار (الهيئات اللامركزية، مشاركة الجماعات) على المستوى المحلي خاصة ومع مدونة أعمال التنمية على المستوى المحلي يمثل التصنيف المرجع لوضع الأهداف على المدى البعيد أو المتوسط وأداة تحكيم من أجل اختيار مشاريع التنمية التي ينبغي القيام بها وأكثر من ذلك يمكن للتصنيف أن يعيد تركيز التدخل حول أهداف متحكم فيها يشكل أفضل ومعلنة بشكل أوضح وفقا للعوائق والفرص في كل بلدية.

4. أدوات البرمجة وترشيد الأنفاق العمومي :

إن التأطير حسب الولايات لموارد الميزانية والأموال العمومية المخصصة للتنمية الريفية على أساس مؤشرات اقتصادية وتقنية واجتماعية (الناتج الدخل الخام، عدد السكان، الأمن الغذائي، الحصول على خدمات الصحة والبنوك، وطبيعة النشاط، مستوى البطالة، الإنتاج الفلاحي، والمبادلات الاقتصادية، البنية العقارية وشغل الأراضي). كل هذه تعتبر وسائل مساعدة على اتخاذ القرار وأداة للبرمجة وترشيد الأنفاق العمومي.

5. جهاز المتابعة والتقييم :

يسمح جهاز المتابعة والتقييم الخاص بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية بتقييم نتائج برامج التنمية المحققة،وتقدير مدى أهمية أدوات الدعم الموضوعة قيد التنفيذ. ويشكل تطوير برامج إعلام آلي خاصة وتكوين المستعملين لهذا الغرض محور جهد ينبغي أخذه بعين الاعتبار، لدعم قدرات تسيير التنمية على المستوى المحلي وتعزيزها.

سادساً : الأجهزة التشريعية والتنظيمية :

1. الجهاز التشريعي الحالي :

عرف سياق الإصلاحات الاقتصادية على المستوى القانوني المصادقة على عدة قوانين تسمح بوضع إطار تصوري مرجعي من أجل الإسقاطات في مجال التنمية الوطنية الاقتصادية والاجتماعية والمكيفة أكثر مع تنمية ريفية دائمة. ينبغي أن نشير في هذا الإطار قانون 12 ديسمبر 2001 المتعلق بالتهيئة والتنمية الدائمة للإقليم الذي جاء ليساهم في ملئ الفراغ المحسوس في مجال التوجيه الفضائي للتنمية ولترقية التنمية المستدامة، من شأنه أن يضمن تنمية منسجمة ودائمة للفضاء الوطني، ويسمح بوضع أسس لتدخل مختلف القائمين بالتنمية.وإن المبادئ وأسس سياسة التهيئة والتنمية المستدامة يجعل منه فعلا إطارا مرجعيا، إذا ما تعلق الأمر بوضع الاستراتيجيات أو سياسات للتنمية الريفية. وعلى سبيل التوضيح فإن مبادئ التنمية المنسجمة لكامل التراب الوطني حسب خصوصية كل فضاء ومؤهلاته أو دعم حركية الفضاءات الريفية أو تعويض العوائق الطبيعية للمناطق تشكل كلها نقاط ارتكاز لكل برنامج عمل في مجال التنمية الفلاحية والريفية. إن قانون حماية البيئة يعزز الإطار التصوري للتنمية ويذكر بضرورة إدراج كل عمل في إطار احترام مبادئ الحفاظ على التوازن الإيكولوجي الوطني ودوام التنمية .

2. قانون التوجيه الفلاحي :

إن هذه الأجهزة القانونية المتضمنة أيضا وبشكل خاص قانون البلدية وقانون الولاية وكذلك قانون التوجيه العقاري والقانون المتعلق بالتهيئة العقارية كلها مدعوة إلى الإثراء والإغتناء بقانون حول التوجيه الفلاحي، يضع معالم حول العشرية القادمة وحدود التطور المطلوب للقطاع الفلاحي والتنمية الريفية في اطار تفتح الإقتصاد الوطني والرهانات التي يثيرها مستقبلا.

3. القانون الريفي :

يعمل القانون الريفي على تعزيز الجهاز التشريعي وضمان الانسجام الضروري في هذا المجال.

4. القانون المتعلق بنمط استغلال الأراضي الفلاحية :

يحتاج تنفيذ استراتيجية التنمية الريفية إلى أن يدعم بنصوص تشريعية وأخرى تنظيمية، وفي هذا الإطار فإن إتمام مشروع قانون المتعلق بنمط استغلال الأراضي الفلاحية ذات الملكية الخاصة للدولة سيسمح باختتام نقاش عمر طويلا وخنق المبادرات وسيساهم أيضا في تأمين العقار الفلاحي بالحفاظ على حقوق المستغلين الحاليين وبترقية أشكال استغلال تقوم على الاستغلال الأمثل وتثمين هذا التراث.

5. التشريع حول الإيجار الريفي :

وكما أنه يتعلق الأمر في هذا النص بتكريس التنازل، كأداة للتسيير الجاري في اقتصاد ليبرالي وكأداة لحماية توجه الأراضي الفلاحية للأملاك الخاصة للدولة، ولتحرير المبادرات وجذب رؤوس الأموال نحو قطاع الإنتاج الفلاحي وفي هذا السياق يتعلق الأمر بإصدار تشريع حول الإيجار للعقار الفلاحي لوضع قواعد استغلال الأراضي الفلاحية لطمأنة الملاك والمستغلين وينظم علاقتهم مع بعضهم وسيتطلب

الدعم المؤسساتي لتنفيذ الإستراتيجية للتنمية الريفية مستقبلا وهذا يتطلب تكييف للأدوات ووسائل التدخل الضرورية لبعث حركية التنمية والفلاحية المستدامة للسكان الريفيين.

ويمكن في الأخير أن نشير الى أن التنمية الريفية تهدف إلى إنعاش المناطق الريفية عن طريق تحسين النشاطات الاقتصادية والتراث الطبيعي والبشري على أساس علاقات جديدة بين الشركاء العموميين والخواص بغية تحميلهم المسؤولية، وتتمحور هذه التنمية حول محاور الإستراتيجية تسعى لتشجيع شراكة فعالة ومتعددة القطاعات وتدعيم وتجسيد النشاطات الاقتصادية وتقييمها وإدارة الموارد والممتلكات الإقليمية بشكل متوازن ومستمر، كما تعمل هذه الشراكة على تأمين وترسيخ التعاون الاقتصادي والاجتماعي وكذلك تنسيق المجهودات بحيث تصب كلها في مهمة تهيئة وإحياء الأقاليم الريفية،وتتناول مجموعة التدابير المقترحة تبادل المعلومات وترويجها، تدعيم القدرات وتكوين كل الفعاليات المشاركة في الصيغ الجديدة للتكفل بالمشاكل ومعالجتها، الشيْ الذي يستدعي التنظيم الجيد للفعاليات المشاركة وإعادة التوازن للمؤسسات في حدود المهام والمسؤوليات ولتنفيذ الاستراتيجية تم تحضير جملة من الأدوات انطلاقا من الآليات المتوفرة أو المستحدثة يتعلق الأمر بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية.

المراجـع

1. بلعباس مسعود التحولات الريفية في ولاية البويرة ، رسالة دكتوراة دولة في التخطيط والتنمية الإقليمية . جامعة باب الزوار ..2001
2. الوكالة الوطنية لحماية الطبيعة – تنمية فلاحية دائمة وضرورة حماية الموارد الطبيعية – حديقة التجارب بالحامة – الجزائر – جوان 1992.
3. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية – إعداد وتنفيذ مشروع جواري للتنمية الريفية دليل الإجراءات جوان 2004.
4. وزارة تهيئة الإقليم والبيئة – تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر 2000.
5. وزارة التهيئة الإقليم والبشرية – تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر .ماي2001.
6. المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية 1996.
7. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .العدد 10.10 شعبان 1410 ه الموافق 09 مارس 1990 رقم 303.
8. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 77 . 30 رمضان 1422ه الموافق 15 ديسمبر 2001 رقم .18
9. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 10– 10 شعبان 1410ه الموافق 09 مارس 1990 رقم 363.
10. تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية *مستقبلنا المشترك * والمعروف أيضا بتقرير بروفتلند.
11. د. عبد الكريم عبد ربه، اقتصاديات الموارد والبيئة ، دار المعرفة ، مصر – الإسكندرية 2000.
12. وزارة التهيئة إقليم والبيئة – المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية 1996.
13. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .العدد 10.10 شعبان 1410 ه الموافق 09 مارس 1990 رقم 303.

* * *

ظواهر الجو الترابية وصحة الإنسان في شمال مصر : دراسة في المناخ التطبيقي

د. إيملي محمد حلمي حمادة*

المقدمة :

يتناول هذا البحث دراسة ظواهر الجو الترابية وأبعادها التأثيرية في صحة الإنسان في شمال مصر. وإذ تقوم الهيئة العامة للأرصاد الجوية برصد ثلاث ظواهر ترابية هي : العواصف الرملية والترابية – الرمال المثارة والأتربة – العجاج، فيعتمد البحث على هذه الظواهر الثلاث . وترتبط هذه الظواهر بصفة عامة بارتفاع سرعة الرياح إلى أن تبلغ السرعة اللازمة لحمل الأتربة والرمال إلى أعلى، وعندئذٍ يُطلق عليها الرياح الحرجة Critical Wind (الفندي، 1960، ص 186). وتساعد عدة عوامل جغرافية ومناخية على نشاط هذه الظواهر، يمكن إيجازها في :

* وجود أسطح جافة تغطيها مفتتات ناعمة ومفككة ويندر فيها الغطاء النباتي.